ان وثائق وزارة الخارجية لا تترك مجالاً للشك في ان السياسة البريطانية الاستراتيجية كانت تسير في صالح الجانب الصهيوني ومناهضة لمصالح الفلسطينيين. وكانت تلك السياسة ترمي الى ايجاد «وطن قومي» لليهود في فلسطين على حساب اهلها الفلسطينيين. لقد كان هناك وفاق تام بين المصالح البريطانية والصهيونية؛ وكانت الخلافات القليلة التي حدثت بين الطرفين متعلّقة بأمور ثانوية وباجراءات تطبيق السياسة العامّة فقط. بالاضافة الى ذلك، تثبت الوثائق البريطانية وجود تعاون كبير بين الجهتين في سبيل تطبيق هذه السياسة. أمّا اهم الحقائق التاريخية التي تثبت انحياز السياسة البريطانية الى الجانب الصهيوني والتعاون الكبير فيما بينهما، فهي:

- اعترفت وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٢٠، بأن السياسة البريطانية المتعلقة بالمشروع الصهيوني كانت السبب الرئيس في اندلاع الانتفاضة[٤٠]؛ وعلى الرغم من ذلك، فانها لم تجر اي تغيير على هذه السياسة.

- كانت البعثة الصهيونية تتجسس على الادارة العسكرية والحكومة البريطانية ولم تعاقب على ذلك.

- كان الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام الصهيونيين لمقابلة اي موظف، او مسؤول، في الادارة العسكرية والحكومة البريطانية؛ في حين كان هذا الباب، خاصة باب الحكومة البريطانية، شبه موصد في وجه الفلسطينيين.

- على الرغم من ان مراسلات الصهيونيين في فلسطين مع الحكومة البريطانية وقادة الحركة الصهيونية في لندن بواسطة وسائل الاتصالات الرسمية كانت مليئة بالمغالطات، وذلك باعتراف الادارة العسكرية، الّا ان هذه المراسلات لم توقف، وكان اقصى ما اتخذ من اجراءات ضدها هو شطب العبارات التي اعتبرتها الادارة العسكرية غير صحيحة[٤١].

- رفض الجنرال اللنبي والحكومة البريطانية الرضوخ لمطالب الفلسطينيين، خوفاً من تشجيعهم على رفض السياسة المتعلقة بالمشروع الصهيوني؛ الّا انهما، خاصة الحكومة البريطانية، رضخا للضغوط الصهيونية. وأحد الامثلة على ذلك تخفيف الحكم، ومن ثمّ اصدار العفو، عن جابوتينسكي والمساجين الآخرين[٤٢].

- الأخذ برأي قادة الحركة الصهيونية في كثير من الامور، مثل تجريد الشرطة من السلاح، وتعيين لجنة تقصّي الحقائق، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع نشوب اعمال عنف عند وصول هربرت صموئيل، اليهودي الصهيوني، الى فلسطين كأول مندوب سام[٤٣]، وغيرها من الامور.

لجنة تقصّي الحقائق

شكلت الادارة العسكرية لجنة لتقصّي الحقائق بناء على طلب قادة الحركة الصهيونية، لمعرفة مجريات الاحداث والاسباب التي ادّت الى نشوب الانتفاضة. وطالب الصهيونيون، في حينه، بتعيين يهودي عضواً في اللجنة؛ الّا ان السلطات رفضت هذا الطلب وعيّنت، بدلاً من ذلك، عضواً مدنياً محايداً في تلك اللجنة، التي كانت ذات طابع عسكري. وشكّلت اللجنة برئاسة ب. بالين وعضوية كل من ي.هـ. وايلدبلود وك. فوغم ادواردز. واستمرت فترة التحقيق الذي قامت به اللجنة خمسين يوماً، استجوبت خلالها مئة واثنين وخمسين شخصاً. ويتضح من التقرير الذي اعدته ان اهتمام